مفهوم الحديث الحسن
عند الترمذي
دراسة تحليلية

م. د. حسين أحمد عبد الله الجبوري

ديوان الوقف السني/ دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

Assist. Dr. Hussein Ahmed Abdullah Al-jabouri

الملخص

منْ أقسام الحديث الثلاثةِ الحديث الحسن الذي هو بين الصحيح والضعيف، ويُعد من الأحاديث المقبولة. ولم يكن هذا القسم مشتهراً قبل الإمام الترمذي رحمه الله مع أنّ بعض المتقدمين قد استخدمه في بعض كلامهم كالإمام الشافعي وأحمد رحمه الله إلّا أنهم لا يعنون به الحسن الاصطلاحي وإنما الحسن اللغوي فلما جاء الإمام الترمذي وجده بين الصحيح والضعيف فأظهره وأشهره وجعله قسماً ثالثاً من أقسام أنواع الحديث.

فكان من تعريفه له أنه الحديث الذي ليس في اسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً ويروى من غير وجه، من الجدير بالذكر أن الحديث الحسن حجةٌ عند العلماء حاله كحال الصحيح.

Abstract

Among the three types of hadiths is the good hadith، which is between the authentic and the weak، and is considered one of the accepted hadiths. This section was not well-known before Imam al-Tirmidhi، may God have mercy on him، although some of the forerunners used it in some of their speech، such as Imam al-Shafi'i and Ahmad، may God have mercy on him. the talk.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد...

تعد السنة النبوية المطهرة المصدر الثاني بعد كتاب الله تعالى وهي من مصادر التشريع الإِسلامي، حفظها الله سبحانه وتعالى من التبديل والتغيير كما حفظ كتابه العزيز، فقيظ الله تعالى لها رجالاً أُمناء وأَتقياء عكفوا على دراستها سنداً ومتناً ووقفوا على حال رجالها واحد واحداً، فدرسوا سيرته من الولادة إلى الوفاة، وعلى مَن دَرَسَ وتلقى العلوم ومن أخذ عنه، وما هي منزلته في الصلاح والتقوى والضبط والامانة والعدالة؟ فظهرت لنا كتب الطبقات والرجال والجرح والتعديل، وباستقراء سلفنا الصالح لأحاديث النبي (صلى الله عليه وسلم) وقفوا على هذه الأَحاديث وظهر لهم أن الحديث إما صحيح وإما ضعيف، ولم يكن حينها قد ظهر مصطلح الحديث الحسن، فقد كان داخلاً بين الصحيح والضعيف، حتى جاء الإِمام الترمذي رحمه الله صاحبُ الجامع والسنن فاستل واستخرج نوعاً آخر من أنواع الحديث سماهُ الحديث الحسن، والذي كان وسطاً بين الصحيح والضعيف.

ومع أن هذا القسم قد استخدمه بعض المتقدمين في كلامهم، إلا أنهم لا يعنون به الحسن الاصطلاحي كما سيأتي فجاءت هذه الدراسة الموجزة والسريعة تبين أول من أظهر وأشهر الحديث الحسن الذي هو أحد انواع الحديث الثلاثة. ومن خلال هذه الدراسة يظهر لنا أَن الإِمام الترمذي رحمه الله هو الذي أَسس وأبرز هذا القسم بعد أن كان ضمن الحديث الصحيح والضعيف وألف جامعه العظيم والممتع وظهرت لنا فيه مصطلحاته وأحكامه جلية واضحة في هذا الكتاب الكبير.

وقد قسمت البحث إلى سبعة مطالب:

فقد جاء المطلب الأول في الحديث مختصرا عن الإمام الترمذي.

وأما المطلب الثاني فكان الكلام فيه عن مفهوم الحديث الحسن عند الإمام الترمذي وعلماء الحديث.

وأما المطلب الثالث فقد تحدثت فيه عن نشأة الحديث الحسن.

وكانت الدراسة في المطلب الرابع عن مفهوم قول الترمذي (حديث حسن).

وكان الحديث في المطلب الخامس عن مفهوم قول الترمذي (حديث حسن صحيح).

وجاء المطلب السادس ليوضح قول الترمذي (حديث حسن صحيح غريب ، وحديث حسن غريب).

وختمته بالمطلب السابع بينت فيه حجية الحديث الحسن

ثم جاءت الخاتمة لأبين فيها نتائج البحث .

المطلب الأول
التعريف بالإمام الترمذي

من الأئمة المباركين الذين قيضهم الله تعالى لخدمة الدين وسنة سيد المرسلين (صلى الله عليه وسلم) الإِمام الترمذي رحمه الله، فمن هو هذا الإِمام الجليل؟

هو: ((محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي والترمذي: نسبة إلى «ترمذ» – مدينته التي نشأ فيها بلا خلاف، واشتهر بالنسبة إليها الضرير البوغي، والبُوْغي: بضم الباء الموحدة وسكون الواو وآخرها غين معجمة، نسبة إلى «بوغ»: «وهي قرية من قرى «ترمذ» على ستة فراسخ». والسُّلَمي: بضم السين المهملة وفتح اللام ثم ميم، نسبة إلى بني سُلَيم «بالتصغير» قبيلة معروفة من قيس عيلان))[1].

(١) الاكمال لابن ماكولا: ٣٩٦/٤، الانساب للسمعاني: ٣٦١/٢، وفيات الاعيان: ٢٧٨/٤وتهذيب الكمال: ٢٥٠/٢٦ وتاريخ الإسلام: ٦١٧/٦، وتذكرة الحفاظ: ١٥٤/٢ والسير: ٢٧٠/١٣

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ابتدأ رحمه الله تعالى طلب العلم في الصّغر، ورحل في سبيل ذلك إلى البلاد شرقا وغربا، وإلى الأئمة الكبار، وعنهم أخذ علما واسعا، شهد له معاصروه بالإمامة والحفظ، وعرف بسرعة الفهم، وقوة الملاحظة، وعبارة شيخه البخاري تظهر مكانته العلمية الرفيعة، قال البخاري للترمذي: «ما انتفعت بك، أكثر مما انتفعت بي»[1] أي الذي انتفعت بك فيه، أكثر من الذي انتفعت به مني، وهذه شهادة عظيمة من إمام كبير كالبخاري رحمه الله في تلميذه الإمام الترمذي رحمه الله.

نشأ رحمه الله نشأة الصلاح والتقوى في بيئة ومحيط يعنى بالحديث النبوي عناية فائقة يقول الإمام الذهبي : ((اخْتُلِفَ فِيْهِ، فَقِيْلَ: وُلِدَ أَعْمَى، وَالصَّحِيْحُ أَنَّهُ أَضَرَّ فِي كِبَرِهِ، بَعْدَ رِحْلَتِهِ وَكِتَابَتِهِ العِلْمَ)).

((وَارْتَحَلَ، فَسَمِعَ بِخُرَاسَانَ وَالعِرَاقِ وَالحَرَمَيْنِ، وَلَمْ يَرْحَلْ إِلَى مِصْرَ وَالشَّامِ))[2].

ولم يرحل رحمه الله إلى مصر والشام كعادة العلماء في الرحلة إلى أطراف الأرض واكتفى رحمه الله بهذه المدن التي رحل اليها واستقر فيها واخذ عن رجالها.

ويذكر الإمام الذهبي أنه أخذ عن الكثير من الشيوخ، كما أخذ عنه الكثير من طلاب العلم، الذين أصبحوا أئمة[3].

ولقد أثنى عليه الكثير من العلماء لأنه أحد الأعلام المجمع على عدالته وثقته وأكتفي بتوثيق الحافظ الذهبي له حيث يقول عنه: ((الحافظ العلم، صاحب الجامع، ثقة مجمع عليه))[4].

وميزان الاعتدال: ٣/٦٧٨، اكمال تهذيب الكمال: ١٠/٣٠٥، وتهذيب التهذيب: ٩/٣٨٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ٢٨٢، والاعلام للزركلي: ٦/٣٢٢.

(١) التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة للعلائي: ٣٥، وتذهيب التهذيب لابن حجر: ٩/٣٨٩.

(٢) السير: ١٣/ ٢٧٠-٢٧١.

(٣) ينظر: تاريخ الإسلام: ٦/٦١٧ والسير: ١٣/٢٧٢.

(٤) ميزان الاعتدال: ٣/٦٧٨.

توفي الامام الترمذي رحمه الله في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، وكان من أبناء السبعين[١].

المطلب الثاني
مفهوم الحديث الحسن عند علماء الحديث

من أقسام الحديث المقبول الحديث الحسن وقد تباينت اقوال العلماء في تعريفه كل حسب ما أدى اليه فهمه واجتهاده وها نحن نقف على بعض أقوالهم.

عرفه الإمام الترمذي بقوله: ((كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذا. ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن))[٢].

وذكره الإمام الخطابي فقال: ((ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء))[٣].

وأوضحه الأمام ابن الجوزي فقال : ((مَا فِيهِ ضعف قريب مُحْتَمل وَهَذَا هُوَ الْحسن وَيصْلح الْبناء عَلَيْهِ وَالْعَمَل بِهِ))[٤].

ثم عقب الإمام إبن الصلاح على هذه التعاريف وانتقدها فقال: قلْتُ: كُلُّ هَذَا مُسْتَبْهَمٌ لَا يَشْفِي الْغَلِيلَ، وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ مَا يَفْصِلُ الْحَسَنَ مِنَ الصَّحِيحِ. وَقَدْ أَمْعَنْتُ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ وَالْبَحْثَ، جَامِعًا بَيْنَ أَطْرَافِ كَلاَمِهِمْ، مُلاَحِظًا مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ، فَتَنَقَّحَ لِي وَاتَّضَحَ أَنَّ الْحَدِيثَ الْحَسَنَ قِسْمَان، ثم ذكر هذين القسمين وناقشهما[٥].

وقد عقب الإمام السخاوي على تعريف ابن الجوزي فقال: ((هذا كلام صحيح في نفسه لكنه ليس على طريقة

(١) ينظر: الميزان: ٣/٦٧٨ وطبقات الحفاظ: ٢٨٢.
(٢) سنن الترمذي ٦/٢٥٤.
(٣) معالم السنن ١/٦.
(٤) الموضوعات ١/٣٥.
(٥) المقدمة: ٣٠-٣٢.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

التعاريف فإن هذه صفة الحسن الموصوف بالحسن إذا اعتضد بغيره حتى لو انفرد لكان ضعيفا واستمر على عدم الاحتجاج به على أنه يمكن أن يقال إنه صفته الحسن مطلقا فالحسن لذاته إذا عارض الصحيح كان مرجوحا والصحيح راجحا فضعفه بالنسبة لما هو أرجح منه والحسن لغيره أصله ضعيف وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده فاحتمل لوجود العاضد ولولا العاضد لا ستمرت صفة الضعف فيه))[1].

وجاء الإمام الذهبي فعرفه بقوله : ((الحَسَنُ ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة. وقال أيضاً: وإن شِئتَ قلتَ: «الحَسَنُ ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة»، فهو حينئذٍ داخلٌ في قِسْم الصحيح. وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه، والحسَنُ ذا رتُبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح))[2].

وممن عرفه الحافظ إبن حجر قال: ((فإن خف الضبط؛ أي يقال: خف القوم خفوفاً، قالوا والمراد مع بقيته الشروط المتقدمة في حد الصح فهو الحسن لذاته))[3]. اذن الحسن لذاته عند ابن حجر هو خبر الآحاد بنقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ.

وعرفه أغلب المتأخرين بأنه ((ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وَسَلِمَ من الشذوذ وَالعِلَّةِ))[4].

وتعريف الحسن هذا هو المشهور الذي درج عليه العلماء اليوم فهو يجتمع مع شروط الصحيح الا في الضبط فالصحيح تام الضبط والحسن لذاته خفيف الضبط.

(١) فتح المغيث ٦٨/١.

(٢) الموقظة: ٢٦-٢٧.

(٣) نزهة النظر: ٦٥.

(٤) علوم الحديث ومصطلحه: ١٥٦-١٥٧.

المطلب الثالث
نشأة الحديث الحسن

تبين لنا فيما تقدم تعريف الحسن أنه وسط بين الصحيح والضعيف وهو القسم الثاني من اقسام الحديث عند أهل هذا الفن، ويبدو لنا من خلال دراسة هذا الموضوع أَن الذي أَظهر هذا القسم وأشهره للناس هو الإِمام الترمذي رحمه الله.

ويذهب بعض العلماء الى أنّ مصطلح الحسن كان موجوداً ومتداولاً قبل مجيء الإِمام الترمذي رحمه الله تعالى إلا أَن بعضهم يردّ على هذا القول ويقول: ما استخدمه المتقدمون فأنهم لا يعنون به الحسن الاصطلاحي الذي عرفه العلماء وأَظهره الإِمام الترمذي رحمه الله وإِنما كانوا يعنون به الحسن اللغوي. وفي هذا المبحث سيظهر قول من يقول أَن الإِمام الترمذي هو من أخرج هذا المصطلح إلى الوجود من خلال الوقوف عند أقوال بعض أهل العلم قديماً وحديثاً.

حيث يذكر الإِمام ابن الصلاح أن كتاب الإِمام الترمذي -رَحِمَهُ اللهُ- ((أصلٌ في معرفةِ الحديثِ الحسَنِ، وهو الذي نَوَّهَ باسمِهِ وأكثرَ مِنْ ذِكْرِهِ في « جامِعِهِ «. ويوجدُ في متفرقاتٍ منْ كلامِ بعضِ مشايخِهِ، والطبقةِ التي قبلَهُ كأحمدَ بنِ حنبلٍ، والبخاريِّ، وغيرِهما))[١].

وعقب الإِمامُ ابن سيد الناس على قول الحافظ ابن الصلاح في أَقوال المتقدمين في مصطلح الحسن فإنه يعنون به بعض أَنواع الصحيح فقال: ((ولكن لم يذكر الإِمام أبو عمرو: هل هو في مصطلح من تقدم الترمذي كما هو في مصطلحه أَولا؟ بل لعله عند قائليه من المتقدمين يجري مجرى الصحيح ويدخل في أقسامه))[٢].

وقد ذكر جمع من الائمة منهم الإِمام النووي وابن جماعة وابن الملقن أن كتاب الترمذي أصل في معرفة الحسن وهو

(١) المقدمة: ١٠٥.
(٢) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي: ١٩٦/١.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الذي شهره وقد يوجد في كلام طبقة مشايخه كاحمد ابن حنبل والبخاري[١].

وقد ذكر الإمام إبن تيمية رحمه الله أن مَن قَسَّمَ الحديثَ إلى ثلاثة أقسام هو الإمام الترمذي حيث قال : ((أَوَّلُ مَنْ قَسَّمَ الْأَحَادِيثَ إِلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَغَرِيبٍ وَضَعِيفٍ وَلَمْ يُعْرَفْ قَبْلَهُ هَذَا التَّقْسِيمُ عَنْ أَحَدٍ لَكِنْ كَانُوا يُقَسِّمُونَ الْأَحَادِيثَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ كَمَا يُقَسِّمُونَ الرِّجَالَ إِلَى ضَعِيفٍ وَغَيْرِ ضَعِيفٍ وَالضَّعِيفُ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ: ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ وَهُوَ الضَّعِيفُ فِي اصْطِلَاحِ التِّرْمِذِيِّ وَالثَّانِي ضَعِيفٌ يُحْتَجُّ بِهِ وَهُوَ الْحَسَنُ فِي اصْطِلَاحِ التِّرْمِذِيِّ))[٢].

وبيّن الإمام الذهبي رحمه الله أَن عبارات المتقدمين حينما يذكرون الحسن فإنهم يعنون به الحديث الصحيح لا الحسن الاصطلاحي فيقول: ((ويلزم على ذلك أن يكون كل صحيح حسن وعليه عبارات المتقدمين فإنهم قد يقولون فيما صح: هذا حديث حسن))[٣].

ويذهب إلى هذا القول الإمام ابن حجر حديث يقول: ((وقد وجد التعبير بالحسن في كلام من هو أقدم من الشافعي، لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده))[٤].

وهكذا جاءت عبارات المتأخرين تؤيد ما ذهب إليه أهلُ العلم أَن الذي أَشهر وأظهر الحديث الحسن هو الإمام الترمذي رحمه الله، ومما تقدم يُعلم أَن العلماء السابقين، كانوا يعرفون مصطلح الحسن والجيد والمقبول، وغير ذلك من المصطلحات، لكن أول من أشهر ذلك: الإمام الترمذي؛ لأنه أكثر من استعمال هذه المصطلحات في كتابه السنن.

((ودائماً الفضل ينسب للذي أشهر الشيء، لا لمن ابتكره، كالمذهب الظاهري

(١) ينظر: التقريب والتيسير: ٣٠، والمنهل الروي: ٣٨، والمقنع: ١/٩٧.
(٢) مجموع الفتاوى ١٨/٢٤٨ـ ٢٤٩.
(٣) الموقظة: ٣٢.
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/١٤٤.

أشهره ابن حزم، مع أن الذي أسسه هو داود بن علي الظاهري، وتبعه ابن حزم على منهجه، ثم صنف فيه المصنفات العظام التي بسببها انتشر المذهب، فعندما تُذْكَرُ الظاهرية يكون في الذهن ابن حزم، وداود لا يذكر))[١].

المطلب الرابع
مفهوم قول الترمذي
(حديث حسن صحيح)

وقع في جامع الإِمام الترمذي رحمه الله الجمع بين الصحة والحسن والغرابة وهذا كما قال العلماء مشكل إذ كيف يجمع بين الصحة والحسن وبينهما تفاوت في بعض الشروط والضعيف من باب أولى.

وقد ذهب العلماء إِلى توجيه هذه المسألة بعدة توجيهات منها ما ذكره الإمام الترمذي رحمه الله حينما يقول: ((فمعناه روي باسنادين، أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن))[٢]. وأحكم الأجوبة: ما ذكره ابن حجر في (شرح النخبة) وحاصله أن الحديث الذي قيل فيه: حسن صحيح إما يكون قد تعدد إسناده، أو لم يتعدد.

فإن كان إسناده متعددا فإطلاقه الصحة والحسن عليه يكون باعتبار اسناديه أو أسانيده: بعضها صحيح وبعضها الآخر حسن.

وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح فوق ما قيل فيه: صحيح فقط وكان فردا، لتعدد أسانيد الأول، وتفرد إسناد الثاني، وغاية ما فيه أنه حذف حرف العطف وهو (الواو) وحقه أن يقول: حسن وصحيح.

وأما إذا لم يكن إسناده متعددا فإن اختلاف أئمة الحديث في حال راويه حمله على أن يقول فيه: حسن صحيح.

وذلك بأن قال بعض أئمة الحديث فيه: إنه صدوق، وقال بعضهم: إنه ثقة، ولم يترجح عند المحدث المجتهد في التخريج قول منهما، أو ترجح ولكنه أراد أن يشير الى كلام الناس فيه فقال: حسن صحيح،

(١) الباعث الحثيث لأبي الأشبال: ٤.
(٢) التقريب: ٢٩.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أي: فكأنه قال: حسن عند قوم صحيح عند آخرين، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد وهو (أو) لان حقه أن يقول فيه: حسن أو صحيح. وعلى هذا فما قيل فيه: حسن صحيح، دون ما قيل فيه: صحيح. لأن الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها[1].

ويتخلص من هذا أن الحديث الذي له أسانيد متعددة فانه يجيء بعضها حسناً وبعضها صحيح وأما الذي لم تعدد الأسانيد فيكون الحكم فيه على بعض رجال السند من حيث الصف والعدالة فنجد أن بعض الاسانيد عند قوم حسن وبعضها عند غيرهم صحيح. هذا ملخص مفهوم قول الترمذي حديث حسن صحيح.

(١) ينظر: نزهة النظر: ٦٦-٦٧، وتدريب الراوي: ١/١٧٥، وشرح المنظومة البيقونية: ٥٦-٥٧.

المطلب الخامس
مفهوم قول الترمذي: (حديث حسن صحيح غريب، وحديث حسن غريب)

من المصطلحات التي استخدمها الإمام الترمذي في الحكم على الحديث (مصطلح حسن صحيح غريب ، وحديث حسن غريب) وهو جمع بين الصحة والحسن والغرابة إذ بين هذه المصطلحات تفاوت وتباين فكيف نوجه بين هذه المصطلحات إذا اجتمعت .

جاء الإمام ابن رجب ليفك المشكل في اجتماع هذه المصطلحات فقال: (وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ثم تتعدد طرقه عن بعض رواته، أما التابعي، أو من بعده. فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو «صحيح غريب» وإن كانت كلها حسنة فهو «حسن غريب» وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو «صحيح حسن غريب»، إذ الحسن

عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، وليس شاذاً، فإذا قال مع ذلك: إنه غريب لا يعرف إلا من ذلك الوجه حمل على أحد شيئين:

إما أن (تكون) طرقه قد تعددت إلى أحد رواته الأصليين، فيكون أصله غريباً ثم صار حسناً، وإما أن يكون إسناده غريباً، بحيث لا يعرف بذلك الإسناد إلا من هذا الوجه، ومتنه حسناً بحيث روي من وجهين (وأكثر) ، كما يقول: وفي الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن، وإن كان إسناده غريباً)[1].

وقال: (اعلم أن الترمذي قسم ـ في كتابه هذا ـ الحديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد أحدها في بعض الأحاديث، وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة، وقد سبقه البخاري إلى ذلك، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال في حديث «البحر هو الطهور ماؤه»، هو حديث حسن صحيح، وإنه قال في أحاديث كثيرة: هذا حديث حسن، وكذلك ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال في حديث إبراهيم بن أبي شيبان، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس، عن عبد الله بن حوالة، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ «تجندون أجناداً ... الحديث». قال: هو صحيح حسن غريب. وقد كان أحمد وغيره يقولون: حديث حسن).

(وأكثر ما كان الأئمة المتقدمون يقولون في الحديث أنه صحيح أو ضعيف، ويقولون: منكر وموضوع وباطل)[2].

(١) شرح علل الترمذي ٢/٦٠٩ـ٦١٠.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٥٧٤ـ٥٧٥.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وهذا المصطلح عند الإمام الترمذي كسابقه في مطلب (حسن صحيح) في تعدد أسانيده أو لم تعدد. فربما كان له عدة أسانيد أو ربما يَكون حكم الرجال على رجل بين الصحة والحسن والغرابة أو قد يأتي الحديث أوله غريباً لم يروم إلا من رجل واحد كالغرائب التي في الصحيحين ثم استشهدت وانتشرت فيما بعد فيكون غريباً بالنظر الى فرديته إلا أنَّ رجاله رجال الصحيح.

المطلب السادس
مفهوم قول الترمذي
(حديث حسن)

تقدم في تعريف الإمام الترمذي للحديث الحسن: ((أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون حديثا شاذا ، ويروى من غير وجه نحو ذلك))[1].

فمراد الإمام الترمذي للحديث الحسن أن لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب فيكون الحديث منكرا وأيضا أن لايكون فيه شذوذ وهو مخالفة الثقة لمن أوثق منه أو مخالفة الثقات ويقوى هذا الإسناد بمجيئه من طريق أخرى بمتابع أو شاهد.

وقد شرح هذا التعريف الإمام ابن الصلاح فقال : ((الْحَدِيثُ الَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ مُغَفَّلاً كَثِيرَ الْخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَا سَبَبٌ آخَرُ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الْحَدِيثِ مَعَ ذَلِكَ قَدْ عُرِفَ بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى اعْتَضَدَ بِمُتَابَعَةِ مَنْ تَابَعَ رَاوِيَهُ عَلَى مِثْلِهِ، أَوْ بِمَا لَهُ مِنْ شَاهِدٍ، وَهُوَ وُرُودُ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَحْوِهِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ شَاذًّا وَمُنْكَرًا))[2].

(١) سنن الترمذي ٦/ ٢٥٤.

(٢) المقدمة: ٣١.

ووضح هذا الإمام الزركشي فقال: ((«قَوْله» أَلا يكون فِي إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ.

احْتَرز بِهِ عَمَّا فِي سَنَده مُتَّهم فَإِنَّهُ ضَعِيف.

وَقَوله من لَا يتهم بِالْكَذِبِ يتَنَاوَل مَشْهُور الْعَدَالَة لكنه غير مُرَاد بل المُرَاد المستور.

وَاحْترز بقوله وَلَا يكون حَدِيثا شاذا عَن الشاذ وَهُوَ مَا خَالف فِيهِ الثِّقَة رِوَايَات الثِّقَات.

وَقَوله ويروى من غير وَجه عَمَّا لم يرد إِلَّا من وَجه وَاحِد فَإِنَّهُ لَا يكون حسنا لِأَن تعدد الرِّوَايَات يُقَوي ظن الصِّحَّة واتحادها مِمَّا يُؤثر ضعفا فَإِنَّهُ إِذا رُوِيَ من وَجْهَيْن مُخْتَلفين علم أَنه مَحْفُوظ لَهُ أصل إِذا لم يكن إِحْدَى الطَّرِيقَيْنِ آخذة عَن الْأُخْرَى))[1].

وبينه الإمام إبن رجب فقال: ((وفسر حسن الإسناد: بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه، فكل حديث كان (كذلك) فهو عنده حديث حسن)).

وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه.

فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن، بشرط أن لا يكون شاذاً.

والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو أن يروي الثقات عن النبي .صلى الله عليه وسلم. خلافه بشرط أن لا يكون شاذاً.

وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي. صلى الله عليه وسلم . بغير ذلك الإسناد. فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن

(١) النكت على إبن الصلاح ١/٣٠٧-٣٠٨.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

أحد منهم متهماً، كله حسن؛ بشرط أن لا يكون شاذاً، مخالفاً للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة.

ومراد ابن رجب رحمه الله في تعريف الشاذ للإمام الشافعي ما خالف فيه الثقة الثقات او الناس أي العلماء فمن شروط الحديث الحسن أن لا يكون شاذاً وكذلك إذا جاء الحديث من غير طريق بأن يرويه الثقة العدل ومن كان في حديثه الغلط والوهم إلا أنه غير متهم بالكذب وأن لا يكون شاذاً ويكون معناه قد روي من وجوه متعددة فالحديث حسن.

فإن كان مع ذلك من رواية الثقات العدول الحفاظ، فالحديث حينئذ «حسن صحيح».

وإن كان مع ذلك من رواية غيرهم من أهل الصدق، الذين في حديثهم وهم وغلط، إما كثير، أو غالب عليهم، فهو حسن، ولو لم يرو لفظه إلا من ذلك الوجه، لأن المعتبر أن يروى معناه من غير وجه، لا نفس لفظه[1].

وذهب الدكتور نور الدين عتر رحمه الله أن المقصود من تعريف الحسن عند الترمذي إنما ((هو الحسن لغيره فقال : وهو الذي ترقى إلى درجة الحسن بالتقوية أيضا، وهذا النوع هو المقصود في الأصل عند الإمام الترمذي من قوله «حديث حسن))[2].

المطلب السابع
حجية الحسن

بما أن شروط الحسن كشروط الصحيح في القوة الا شرطاً واحداً هو خفة الضبط فقالوا أن الحسن كالصحيح في الاحتجاج والعمل به عند العلماء. وهذه بعض اقوالهم في حجية الحسن.

يقول الامام الخطابي: ((وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء))[3].

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/٦٠٦.
(٢) منهج النقد في علوم الحديث : ٢٦٨.
(٣) معالم السنن: ٦.

وذكر الإمام العراقي: ((الحسن ملحق باقسام الصحيح في الاحتجاج به وأن يكن دونه في الرتبة))[١].

وذهب إلى هذا حيث يقول الإمام ابن حجر: وذلك أن المصنف وغير واحد نقلوا الاتفاق على أن الحديث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح وأن كان دونه في الرتبة[٢].

وبيّن الإمام الكافيجي: ((أن الحديث الحسن يحتج به في الأحكام))[٣].

وكذلك الإمام السخاوي ذكر قول البغوي والخطابي والعراقي والنووي وابن القطان وابن دقيق العيد وغيرهم ((أن الحديث الحسن يحتج به في الاحكام وغيرها وذكر ايضا قول بعض العلماء الذين لم يحتجوا بالحديث الحسن ثم رجح حجية قبول الحسن فقال: والمعتمد الأول))[٤].

وأكد هذا الإمام السيوطي في التدريب ونقل قولَ الإمام النووي رحمه الله ((ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة ولهذا ادرجته طائفة في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بانه دون الصحيح المبين أولاً))[٥].

ووافقهم الإمام ابن علان الصديقي رحمه الله حيث يقول: ((الحديث الحسن كالصحيح في الاحكام وغيرها))[٦].

(١) شرح التبصرة والتذكرة: ١/١٥٦.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: ١/٤٠١.
(٣) المختصر في علم الأثر: ١٧١.
(٤) فتح المغيث: ١/٧٠-٧١.
(٥) تدريب الراوي: ١/١٧٤.
(٦) دليل الفالحين: ١/٣٩

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الخاتمة

١- تبين لنا مما تقدم أَن الحسن من أَقسام الحديث الثلاثة وإِنه قد استخدمه المتقدمون في كلامهم وأحكامهم على بعض الأحاديث إلا أنهم استخدموه في معناه اللغوي لا الاصطلاحي إذ أَن الحديث كان مقسما في زمنهم إلى قسمين الصحيح والضعيف وأَن الحسن ضمن هذين القسمين، فلما جاء الإمام الترمذي وجد قسماً ثالثاً مندرجاً ضمن قسم الضعيف وهو يتصف ببعض شروط الصحيح فاستله من بين هذين القسمين فظهر لنا الحديث الحسن فكان هو من أَبْرَزَه وأَظْهَرَه إلى الوجود. إذن من أَصَّلَ وَقَعّدَ وأَشْهَرَ الحديثَ الحسنَ هو الإمام الترمذي حيث ظهر جليا وواضحا في جامعه فجزاه الله خيرا.

٢- تباينت اقوال العلماء في تعريف الحسن كلٌ حسب اجتهاده وقد رد بعض العلماء هذه التعريفات وتعقبوها ورأوها أنها غير جامعة ومانعة وكل هذه التعريفات مبسوطة في كتب الحديث.

٣- إِن أَول من جمع بين مصطلحات (حسن صحيح، وحسن صحيح غريب) هو الامام الترمذي رحمه الله.

٤- بيان أن الحديث الحسن بنوعيه هو حجةٌ كالصحيح في العمل به عند العلماء.

المصادر

١- الأعلام للإمام الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر-أيار-مايو، ٢٠٠٢م.

٢- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام ابن مغلطاي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للإمام ابن ماكولا، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م

٤- الأنساب للإمام السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، ١٩٩٨م، بيروت.

٥- تاريخ الاسلام للإمام الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٦- تدريب الراوي للإمام السيوطي، تحقيق: ابو قتيبة نظر محمد الفاربابي، دار طيبة.

٧- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث للإمام النوري تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ه.

٩- التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة للإمام العلائي، تحقيق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العددان ٧٩ و٨٠، السنة ٢٠ - رجب- ذوالحجة ١٤٠٨ه.

١٠- تهذيب التهذيب للإمام ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٢- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، للإمام محمد بن علان الصديقي، تحقيق: خليل مأمون شما، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٣- سنن الامام الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٨م.

١٤- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٥- شرح التبصرة والتذكرة للإمام العراقي، تحقيق الدكتور عبداللطيف الهميم وماهر ياسين العجل، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١٦- شرح المنظومة البيقونية، الشيخ عبدالله سراج الدين، مكتبة دار الفلاح. حلب. ٢٠٠٩.
١٧- شرح علل الترمذي للإمام ابن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٨- طبقات الحفاظ للإمام السيوطي، تحقيق الناشر دار الكتب العلمية سنة النشر ١٤٠٣ مكان النشر بيروت.
١٩- علوم الحديث ومصطلحه - د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشر، ١٩٨٤م
٢٠- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام السخاوي، دار الكتب العلمية - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ه.
٢١- مجموع الفتاوى للإمام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢٢- المختصر في علم الاثر للإمام الكافيجي، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٣- معالم السنن للإمام الخطابي، المطبعة العلمية- حلب، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.
٢٤- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٢٥- المقنع في علوم الحديث للإمام ابن الملقن تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع،

دار فواز للنشر- السعودية الطبعة الأولى ١٤١٣ه.

٢٦- منهج النقد في علوم الحديث الدكتور نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨ه-١٩٩٧م.

٢٧- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، للإمام ابن جماعة، تحقيق الدكتور محي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر-دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٨- الموضوعات للإمام ابن الجوزي تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٦٦-١٩٦٨ه.

٢٩- الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥، بيروت.

٣١- نزهة النظر في توضيح تحفة الفكر للإمام ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، مطبعة الصباح -دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٢- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي للإمام ابن سيد الناس تحقيق: الدكتور أحمد معيد عبدالكريم - دار العاصمة، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩ه.

٣٣- النكت على كتاب ابن الصلاح للإمام ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠-١٩٩٤م.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)